مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مدى دستورية حظر نشاط تعدين العملات الافتراضية في دولة الكويت: دراسة في ضوء مبدأ شرعية التجريم والعقاب

الدكتور / فاطمة خالد المحسن
الأستاذة / فاطمة جاسم الحجي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

العدد ١ - السنة ٥٠

رمضان ١٤٤٧ هـ - مارس ٢٠٢٦م

مدى دستورية حظر نشاط تعدين العملات الافتراضية في دولة الكويت: دراسة في ضوء مبدأ شرعية التجريم والعقاب

الدكتور / فاطمة خالد المحسن*

الأستاذة / فاطمة جاسم الحجي**

ملخص

حظرت الحكومة الكويتية نشاط تعدين العملات الافتراضية بالاستناد على: (١) القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، و(٢) القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، و(٣) القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الصناعة. **الهدف:** يهدف هذا البحث إلى فحص مدى دستورية حظر نشاط تعدين العملات الافتراضية في الكويت بتطبيق المبدأ الدستوري الذي يقضي بشرعية التجريم والعقاب. ويحقق البحث هذا الهدف من خلال (١) معرفة ضوابط تطبيق المادة ٣٢ من الدستور الكويتي التي تقضي بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون. و(٢) التعرض لمفهوم التعدين باعتباره الركن المادي للنشاط المحظور، ومن ثم إسقاط معطياته على الأنشطة المجرمة في القوانين أعلاه. **المنهجية:** اتبع البحث المنهجية التحليلية، حيث قام بتحليل مبدأ شرعية التجريم والعقاب المنصوص عليه في الدستور الكويتي، وأحكام المحكمة الدستورية التي قضت بعدم دستورية عدد من التشريعات لمخالفتها لهذا المبدأ. كما يحلل البحث نصوص التجرم الواردة في القوانين أعلاه لمعرفة مدى اتساعها لتشمل نشاط التعدين من عدمه. **النتيجة:** توصل البحث إلى نتيجة مفادها بأن نشاط تعدين العملات الافتراضية لا

* أستاذ مشارك في قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة الكويت.
الإيميل: fatma.almohsen@ku.edu.kw

** المدقق القانوني المشارك في ديوان المحاسبة - دولة الكويت.
الإيميل: Fatimajalhajji@gmail.com

- تسلّم البحث في: ٢٠٢٥/٧/٢٠، أجيز للنشر في: ٢٠٢٥/١٢/٢٣.

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

للاستشهاد بهذا البحث انظر ص ٤٨

يدخل تحت مظلة أي من القوانين التي استندت إليها الحكومة الكويتية في تجريمه؛ الأمر الذي يعني بأن تجريمه يتضمن شبهة جدية في مخالفة الدستور. **الخلاصة:** يوصي البحث - إذا كان توجه الحكومة الكويتية حظر ممارسة نشاط تعدين العملات الافتراضية - بضرورة استحداث نص جزائي جديد يجرم هذا الفعل، على أن يتضمن وصفًا صريحًا وواضحًا لنشاط التعدين بالقدر الذي لا يستعصي على المخاطبين بأحكامه معرفة حدود النشاط المحظور.

الكلمات المفتاحية: العملات الافتراضية، التعدين، شرعية الجريمة والعقاب، المحكمة الدستورية، الكويت.

المقدمة

على الرغم من حداثة مفهوم العملات الافتراضية نسبيًا،(١) إلا أنها ذات أثر كبير في مجال التبادلات المالية عبر شبكة الإنترنت. فقد أثارت هذه العملات اهتمام خبراء المال والاقتصاد لما تمثله من تحول جوهري في النظام المالي، كما وجذبت انتباه العامة نظرًا لما تحققه من ربح عالٍ نتيجة تداولها. (٢) وقد ساهم نمو القيمة السوقية للعملات الافتراضية،(٣) إلى جانب تسللها التدريجي إلى النظام المالي التقليدي،(٤) في تصاعد المطالبات الدولية والوطنية إلى ضرورة ضبطها تشريعيًا. (٥) فاتجهت بعض الدول إلى تشريع قوانين جديدة لتنظيمها، وقامت دول أخرى بالتعامل معها من خلال إدراجها تحت مظلة قوانين قائمة فعلًا، وسلكت دول أخرى منحنى سلبياً من خلال التزام الصمت حيالها.(٦)

(١) تعرف العملات الافتراضية في اللغة الإنجليزية بمصطلح (Cryptocurrency)، كما أصبح يستخدم مصطلح (Crypto-assets) كمصطلح جديد نسبياً للتعبير عنها.

(٢) إسماعيل أحمد درويش البلوشي، وزينة غانم عبد الجبار، الإطار القانوني للاستثمار في الأصول الافتراضية، مجلة جامعة عجمان للدراسات القانونية، العدد ٢٢، يوليو ٢٠٢٥، ص ٤٢٧.

(٣) أحمد خضير أحمد، وحاضر صباح شعير، وعبد العزيز شويش عبد الحميد، أثر العملات الافتراضية على الأزمات في الأسواق المالية، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢، العدد ٢، السنة ٢٠٢٠، ص ١٣١.

(٤) وكال سمير، وحميدي كلثوم، دور العملات الافتراضية المشفرة في تعزيز الشمول المالي، مجلة

(٥) Aditya Narain, and Marin Moretti, Regulating Crypto, International Monetary Fund, September 2022. Date of access 6/7/2025: https://www.imf.org/en/Publications.

(٦) Tobias Adrian, The Changing Landscape of Crypto Assets - Considerations for Regulatory and Supervisory Authorities, IMF-FSB-OCC Crypto Conference, Research Paper, 2024.

وفي دولة الكويت، أصدرت وزارة الداخلية بيانًا رسمياً في تاريخ ٢٢ إبريل ٢٠٢٥ في الصفحة الرئيسية من موقعها الإلكتروني بمضمون قرارها بمنع ممارسة نشاط تعدين العملات المشفرة داخل الكويت.(٧) وقد ذكر بأن هذا النشاط يخالف (١) القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، (٢) والقانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، (٣) والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن إصدار قانون الصناعة. كما وأكد البيان أنه في حالة ممارسة نشاط تعدين العملات المشفرة سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بما في ذلك إحالة المخالفين إلى جهات التحقيق المختصة لاتخاذ ما يلزم وفقًا للقوانين المشار إليها.

إشكالية البحث

يجيب البحث عن السؤال التالي: مدى دستورية قرار حظر تعدين العملات الافتراضية في الكويت من حيث توافقه - من عدمه - مع المادة ٣٢ من الدستور الكويتي التي تنظم مبدأ شرعية التجريم والعقاب؟ حيث ينتهي البحث إلى أن حظر تعدين العملات الافتراضية في الكويت يثير شبهة مخالفة المبدأ الدستوري الذي يقضي بشرعية التجريم والعقاب، والمنصوص عليه في المادة ٣٢ من دستور دولة الكويت. وذلك على اعتبار أن نشاط التعدين في ذاته لا يدخل ضمن أي من السلوكيات المؤثمة في القوانين التي جاء ذكرها في بيان وزارة الداخلية والمشار إليها أعلاه، الأمر الذي يجعل تجريم هذا النشاط والمعاقبة عليه يدخلان في دائرة الشبهات الدستورية.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في التنبيه على كون الأساس القانوني الذي ارتكز عليه قرار حظر نشاط تعدين العملات الافتراضية في الكويت قد تعتريه شبهات بعدم الدستورية، بالقدر الذي قد يبطل جميع الضبطيات التي أسفرت عنها حملات التفتيش التي قامت بها وزارة الداخلية. وهو الأمر الذي يدفع إلى ضرورة استحداث تشريع جديد، أو نص جديد يجرم هذا النشاط - وبمراعاة الضوابط الدستورية الواردة في المادة ٣٢من الدستور الكويتي - إذا كان توجه الحكومة الكويتية هو الاستمرار في حظر هذا النشاط وليس تنظيمه.

(٧) موقع وزارة الداخلية الكويتية، تاريخ ٢٢/٤/٢٠٢٥

https://moi.gov.kw/main/News/Index/A9%201960.%20.

الدراسات السابقة

على الرغم من حداثة موضوع العملات الافتراضية، إلا أن المكتبة القانونية العربية تزخر بالمؤلفات في هذا الموضوع. فهناك العديد من الأبحاث التي تدرس العملات الافتراضية من ناحية فقهية فتأصل في المقصود بها.[٨] كما تناقش الكثير من الأبحاث الأخرى الأثر الاقتصادي لتداول العملات الافتراضية،[٩] ومخاطرها على الأسواق المالية،[١٠] وتأثيرها على السياسات النقدية.[١١] كما تناقش بعض الأبحاث المسائل المرتبطة بملكية هذه العملات باعتبار أن وجودها افتراضي،[١٢] ومدى إمكانية استخدامها كوسيلة دفع إلكترونية.[١٣] إلا أن هذا البحث يمتاز عن البحوث الأخرى في

(٨) انظر على سبيل المثال:
- تسنيم عبد المجيد أحمد غزلان، "العملات الرقمية "البيتكوين" - دراسة فقهية مقارنة" (٢٠٢٢) العدد ٣٤، الجزء٢ مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط.
- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز، "النقود الافتراضية (مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية)" (٢٠١٧) العدد ١ المجلة العربية للاقتصاد والعلوم الإدارية.

(٩) انظر على سبيل المثال:
- أحمد خضير أحمد وحاضر صباح شعير وعبد العزيز شويش عبد الحميد، مرجع سابق.
- محمد حسن علوش وهاني رفيق عوض، "العملات الافتراضية والآثار المترتبة على تداولها - دراسة فقهية (البيتكوين نموذجاً)" (٢٠١٩) المجلد ٢١، العدد ١ مجلة جامعة الأزهر.

(١٠) انظر على سبيل المثال:
- أسماء بن لمخربش، "العملة الافتراضية: دراسة في الواقع والمخاطر" (٢٠٢٢) المجلد ٦، العدد ٢ مجلة الناقد للدراسات السياسية.
- طاهري الصديق، "انتشار العملات الرقمية في ظل جائحة كورونا - البيتكوين نموذجاً" (٢٠٢١) المجلد ١٠، العدد ١ مجلة دفاتر بوادكس.

(١١) انظر على سبيل المثال:
- رشورش قادر علي، "أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية" (٢٠١٩) المجلد ٦، العدد ١ مجلة جامعة التنمية البشرية.
- عبد المالك توبي ومنصف شرفي، "أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجاً" (٢٠٢١) المجلد ١١، العدد ١ مجلة الاقتصاد الصناعي.
- وكال سمير وحميدي كلثوم، مرجع سابق.

(١٢) انظر على سبيل المثال: مروة محمد عبد الغني، "ملكية الأصول الافتراضية المشفرة: دراسة مقارنة" (٢٠٢٤) المجلد ٢، العدد ١ مجلة البحوث الفقهية والقانونية.

(١٣) انظر على سبيل المثال:
- أوس فخر الدين أيوب وعبد الرحمن محمد أحمد، "أثر تطور وسائل الدفع الإلكتروني على الناتج المحلي الإجمالي" (٢٠٢١) المجلد ١، العدد ٥ مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية. =

مجال العملات الافتراضية؛ حيث إنه يناقش مسألة محددة خاصة بالنظام القانوني الكويتي، وهي شبهة عدم دستورية حظر نشاط تعدين العملات الافتراضية في الكويت، وبالتالي لا يتقاطع هذا البحث مع غيره من الأبحاث ولا يكررها، بل ويعد الأول من نوعه الذي يناقش هذه المسألة المحددة.

منهجية البحث

يتبنى البحث المنهجية التحليلية، حيث يتناول بالتحليل نص المادة ٣٢ من الدستور الكويتي لمعرفة ما إذا كان المشرع الدستوري قد حجز اختصاص التجريم والعقاب حصريًا للمشرع العادي، أم سمح للمشرع العادي بتفويض السلطة التنفيذية في تحديد بعض جوانب التجريم والعقاب. أيضًا، يتناول هذا البحث تحليل عدد من أحكام المحكمة الدستورية التي فصلت في مدى دستورية عدد من التشريعات تطبيقًا لنص المادة ٣٢ من الدستور بالقدر الذي يؤهلنا لاستنباط موقفها في تفسير مبدأ شرعية التجريم والعقاب. من جهة أخرى، يقوم هذا البحث بتحليل النصوص القانونية التي استندت إليها وزارة الداخلية في تجريم نشاط تعدين العملات الافتراضية - والواردة في القوانين المشار إليها في بداية المقدمة - لمعرفة مدى اتساعها لكي تشمل نشاط التعدين من عدمه، بالقدر الذي يؤهلنا لاحقًا لتقرير مدى دستورية حظر نشاط تعدين العملات الرقمية في الكويت من عدمه.

خطة البحث

وعليه، ينقسم هذا البحث إلى مطلبين: يتعرض المطلب الأول لماهية العملات الافتراضية، وذلك من خلال (أولًا) بيان المقصود بها، و(ثانيًا) بشرح طريقة تعدينها. ثم يقوم المطلب الثاني بالتدليل على كون حظر ممارسة نشاط التعدين في دولة الكويت قد جاء مخالفًا لمبدأ شرعية التجريم والعقاب، وذلك من خلال (أولًا) تأصيل مبدأ شرعية التجريم والعقاب وفقًا للنظام الدستوري الكويتي، و(ثانيًا) تحليل الركن المادي للأفعال المجرمة الواردة في التشريعات الثلاثة المشار إليها في بيان وزارة

= - راشد عبد الرحمن العسيري، "العملات الافتراضية ووسائل الدفع الإلكتروني: البيتكوين نموذجًا" (٢٠٢١) المجلد ١٤، العدد ٣ مجلة العلوم الشرعية.

- وفاء سالم علي السيد، "العملات الافتراضية ووظائف النقود" (٢٠٢٤) المجلد ١٠، العدد ١ مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية.

الداخلية، وإسقاط معطياتها على نشاط تعدين العملات الافتراضية؛ وذلك للوصول إلى كونها لا تغطي هذا النشاط الذي يظل بحسب الأصل مباحًا.

المبحث الأول: ماهية نشاط تعدين العملات الافتراضية

- المطلب الأول: المقصود بالعملات الافتراضية
- المطلب الثاني: آلية تعدين العملات الافتراضية

المبحث الثاني: مخالفة حظر نشاط تعدين العملات الافتراضية في الكويت لمبدأ شرعية التجريم والعقاب

- المطلب الأول: شرح مبدأ شرعية التجريم والعقاب وفقًا للنظام الدستوري الكويتي
- المطلب الثاني: انتفاء مبدأ شرعية التجريم والعقاب في حظر نشاط تعدين العملات الافتراضية في الكويت

المبحث الأول
ماهية نشاط تعدين العملات الافتراضية

إن التعرض لمفهوم العملات الافتراضية وكيفية إنتاجها لهو أمر في غاية الأهمية؛ ذلك أن تجريم نشاط تعدين العملات الافتراضية يقتضي بالضرورة التعرف على السلوك المكون لهذا النشاط، والذي يشكل الركن المادي للجريمة الذي لا تقوم إلا فيه. كما تظهر أهمية هذا الجزء من البحث في أنه سيسهم في تحديد مدى اتساع القوانين – التي استندت إليها الحكومة الكويتية في التجريم – لتستوعب نشاط التعدين من عدمه، وما يترتب على ذلك من تقدير مدى دستورية هذا التجريم من عدمه. وعليه، يتناول الفرع الأول من هذا المطلب مفهوم العملات الافتراضية، ثم يشرح الفرع الثاني كيفية إنتاجها من خلال آلية التعدين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول
المقصود بالعملات الافتراضية

ظهر مصطلح Crypto Currency لأول مرة لدى الغرب. وقد ترجم إلى اللغة العربية بعدة مسميات، كان أبرزها: "العملات المشفرة"، و"العملات الرقمية"، و"العملات الافتراضية". ولقد لاحظنا بأن الفقه العربي قد يخلط في استخدام هذه المصطلحات؛ وذلك لكون الاختلافات بينها دقيقة جدًا.

عندما يوصف شيء ما بأنه "رقمي" فيقصد بذلك أنه متواجد في المحيط الإلكتروني. وبناء عليه، يكون المقصود بالعملة الرقمية (التمثيل الإلكتروني للقيمة). وهو ما ينطبق بالضرورة على عملات البنوك المركزية الرقمية،[١٤] والنقود الإلكترونية،[١٥] فهي جميعًا متواجدة في الفضاء الإلكتروني. أما عن مصطلح "افتراضية" فتعني في اللغة اعتبار وجود شيء مع عدم وجوده في العالم المادي.[١٦] وبالتالي، تكون العملة افتراضية عندما تفتقر إلى الوجود الفيزيائي. وهو في الحقيقة ما ينطبق في معناه على جميع العملات الرقمية المشار إليها أعلاه. أما عن مصطلح "مشفرة"، فإنه يُحيل في الأصل إلى إخفاء شيء موجود،[١٧] وهو في سياق الحوسبة يعني تحويل المعلومات إلى رموز سرية لحجب معناها الحقيقي.[١٨] وفي الواقع، لا يتحقق هذا التشفير لجميع العملات الرقمية أو الافتراضية، ولكنه يتحقق بالضرورة في عملة ال Crypto Currency التي يتضمن إنتاجها عمليات تشفير بالغة التعقيد من خلال آلية البلوك شين، والتي سنشير إليها بعد قليل. وعليه، نرى بأن مصطلح العملة المشفرة هو الأدق لوصف معنى الـ Crypto Currency. إلا أن الفقه العربي قد درج على استخدام مصطلح العملات الافتراضية كمصطلح مقابل لـ Crypto Currency. ونحن في الحقيقة لا نجد ضررًا من تبني هذه التسمية في بحثنا؛ لأنها لا تخلو من الصحة - ولو لم تكن الأدق[١٩] - على اعتبار أن الفقه العربي قد بدأ في بناء معرفته في هذا المجال باستخدام هذا المصطلح.

(١٤) يقصد بالعملات البنوك المركزية الرقمية النسخة الإلكترونية من النقود الرسمية للدولة، والتي تصدر عن البنك المركزي للدولة، وترتبط قيمتها بالعملة الورقية للدولة. لمزيد من التفصيل انظر: رشورش قادر علي، مرجع سابق، ٧٣.

(١٥) عندما يتم تخزين قيمة النقود باستخدام وسيلة تقنية مثل الأقراص الصلبة (البطاقات الذكية)، أو الأقراص المرنة (البرمجيات الموجودة في أجهزة الهاتف الذكية) وغيرها من الإلكترونيات المتطورة بحيث يتم الدفع من خلالها على المتعهدين دون الحاجة لوجود حساب بنكي تسمى هذه الطريقة بالنقود الإلكترونية، وأشهر مثال عليها خدمة ال (Paypal). لمزيد من التفصيل انظر: أوس فخر الدين أيوب وعبد الرحمن محمد أحمد، مرجع سابق، ١٣٤ - ١٣٥.

(١٦) معجم المعاني: https://www.almaany.com

(١٧) معجم المعاني: https://www.almaany.com

(١٨) فاطمة جاسم الحجي، "العملات الافتراضية في القانون الكويتي"(رسالة ماجستير، جامعة الكويت٢٠٢٣) ص ٣٣.

(١٩) نحن نعتقد بأن كل عملة مشفرة هي في الحقيقة عملة إلكترونية وكذلك افتراضية، ولكن ليست كل عملة إلكترونية أو افتراضية بالضرورة تعتبر مشفرة.

تجدر الإشارة إلى أن بيان وزارة الداخلية الكويتي - والمشار إليه في مقدمة - هذا البحث قد استخدم مصطلح العملات المشفرة عندما حظر ممارسة نشاط تعدينها.

عرف البنك المركزي الأوروبي العملات الافتراضية على أنها:" تمثيل رقمي للقيمة، لا يصدر عن مصرف مركزي ولا عن سلطة عامة، كما لا يرتبط بعملة حكومية، ولكنه مقبول كوسيلة للدفع عند الجهات الطبيعية أو القانونية، كما ويمكن نقله أو تخزينه أو المتاجرة به رقميًّا".(٢٠)

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت (لجنة القانون الموحد)(٢١) قانونًا ينظم التعامل بالعملات الافتراضية. (٢٢) وقد جاءت هذه الخطوة لوضع إطار قانوني موحّد لترخيص وتنظيم الشركات التي تقدم خدمات تبادل أو تحويل أو حفظ العملات الافتراضية لصالح الغير. وقد عرّف القانون المشار إليه في مادته (٢٣/١٠٢) العملات الافتراضية بأنها: "تمثيل رقمي للقيمة يُستخدم كوسيط للتبادل أو وحدة حساب أو مخزن للقيمة، ولا يحمل صفة العملة القانونية، كما لا يعد من قبيل نقاط الولاء التي تمنح داخل برامج المكافآت، أو الأصول الرقمية المستخدمة حصريًا داخل منصات الألعاب".(٢٣)

---

(٢٠) تجدر الإشارة إلى أن التعريف الوارد في المتن هو ترجمة الباحثتين للنص الأصلي باللغة الإنجليزية والمشار إليه في الهامش أدناه

"A digital representation of value, not issued by a central bank, credit institution or e-money institution, which in some circumstances can be used as an alternative to money. The term "virtual currency scheme(s)" is used throughout this report to describe both the aspect of value and that of the inherent or in-built mechanisms ensuring that value can be transferred". See European Central Bank, Virtual Currency Schemes – A further Analysis. Germany, Frankfurt, 2015.

(٢١) يطلق على لجنة القانون الموحد باللغة الإنجليزية المسمى التالي: (ULC Uniform Law Commission)، وهي منظمة غير ربحية تعنى بإعداد قوانين موحدة لكافة الولايات، تتكون من مفوضين غالباً ما يكونون من المحامين أو القضاة أو أساتذة قانون أو غيرهم من الخبراء. تقوم هذه اللجنة بإجراء الأبحاث وصياغة مشاريع القوانين الموحدة ثم الترويج لاعتمادها، وتقديمها إلى الهيئات التشريعية في الولايات لاعتمادها رسميًا.

(٢٢) Virtual Currency Business Act (VCBA).

(٢٣) تجدر الإشارة إلى أن التعريف الوارد في المتن هو ترجمة الباحثتين للنص الأصلي باللغة الإنجليزية والمشار إليه في الهامش أدناه

Uniform Regulation of Virtual Currency Business Act, Chapter (102-23):

"Virtual currency" means: (A) a digital representation of value that: (1) is used as a medium of exchange, unit of account, or store of value; and (2) is not legal tender, whether or not denominated in legal tender; and =

بناء على ما تقدم، يمكن تعريف العملات الافتراضية باعتبارها وحدات افتراضية رقمية لا تمتلك وجودًا ماديًا ملموسًا أو كيانًا فيزيائيًا، يتم إنتاجها عبر برامج حاسوبية متخصصة، ولا تخضع لأي رقابة أو إشراف من قبل أي بنك مركزي أو جهة رسمية دولية. كما أنها لا تحمل رقمًا تسلسليًا يميزها، وتُستخدم عبر شبكة الإنترنت في عمليات الشراء والبيع وتحويلها إلى عملات أخرى، ويعتمد تداولها على القبول الطوعي بين الأطراف المتعاملة بها.[٢٤]

تجدر الإشارة إلى أن العملات الافتراضية تدار من قبل المستخدمين أنفسهم،[٢٥] فهم من يقوم بتعدينها وتداولها دون الحاجة لوجود طرف ثالث،[٢٦] ويتم إدارتها وتخزينها من خلال مجموعة كتل مترابطة تسمى البلوك تشين.[٢٧] ويعد البلوك تشين بمثابة السجل الرقمي الذي يُستخدم لتوثيق جميع المعاملات المتعلقة بالعملات الافتراضية وتتبع ملكيتها، حيث تتم إدارته من خلال شبكة من الحواسيب تُسمى العُقَد (Nodes)،[٢٨] ويحتفظ كل جهاز حساب آلي خاص بالتعدين بنسخة من السجل ويتحقق من صحة المعاملات.[٢٩] وتُعرف عملية التحقق هذه باسم "التعدين.[٣٠]

= (B) does not include: (1) a transaction in which a merchant grants value as part of an affinity or rewards program, which value cannot be taken from or exchanged with the merchant for legal tender, bank credit, or virtual currency; or (2) a digital representation of value issued by or on behalf of the publisher and used within an online game, game platform, or family of games sold by the same publisher or offered on the same game platform."

(٢٤) عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ٨٧٦.

(٢٥) إسماعيل أحمد درويش البلوشي وزينة غانم عبد الجبار، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢٦) رامي متولي القاضي، "المواجهة الجنائية لجرائم العملات الرقمية المشفرة والذكاء الاصطناعي – دراسة تحليلية في التشريع المصري والمقارن" (٢٠٢٢) المجلد ٦، العدد ٨٩ مجلة الشريعة والقانون، ٢٦٤.

(٢٧) طاهري الصديق، مرجع سابق، ٤٢٦.

(٢٨) دعاء حامد محمد عبد الرحمن، "نحو حلول قانونية لإشكاليات استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة في مجال حق المؤلف: الذكاء الاصطناعي – البلوك تشين" (٢٠٢١) العدد ٧٨ مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ١١٥٦.

(٢٩) وكال سمير وحميدي كلثوم، مرجع سابق، ص ٨.

(٣٠) Aditya Narain, and Marin Moretti, Regulating Crypto, International Monetary Fund, September 2022. Date of access 6/7/2025: https://www.imf.org/en/Publications.

المطلب الثاني
آلية تعدين العملات الافتراضية

لعل من المهم بداية أن يتم التمييز بين التعدين وغيره من مصطلحات أخرى قد تتداخل معه. فأما عن مصطلح التعدين، فإنه يطلق على عملية إنتاج العملات الافتراضية، كما ويستخدم في بعض الأحيان مصطلح "التنقيب" عن العملات الافتراضية للدلالة على عملية إنتاجها.[٣١] إلا أن الحصول على العملات الافتراضية لا يقتصر فقط على إنتاجها، إنما من الممكن الحصول عليها بطرق أخرى كالشراء،[٣٢] والمبادلة.[٣٣] وعلى الرغم من أن كلًا من التعدين والشراء يعتبران من وسائل الحصول على العملات الافتراضية، إلا أن من يستثمر في العملات الافتراضية من خلال الشراء أو المبادلة لا يقوم بإنتاجها بالضرورة.

وعلى الرغم من كون عملية التعدين متاحة للجميع،[٣٤] إلا أنها تعتبر من أصعب الطرق للحصول على العملات الافتراضية؛ حيث تستلزم عملية التعدين وقتًا طويلًا، وأجهزة حاسب آلي بمواصفات عالية، إضافة إلى الطاقة الكهربائية الهائلة.[٣٥] وتتم عملية التعدين من خلال تحميل برنامج تعدين مجاني يقوم بتعدين العملات الافتراضية عن طريق حل خوارزميات معقدة،[٣٦] يبذل فيها جهاز الحاسب الآلي طاقة كبيرة لفك

(٣١) يطلق على عملية التعدين أيضًا مصطلح التنقيب عن العملات الافتراضية، وهو ما يترجم إلى اللغة الإنجليزية بالمصطلح التالي: (Cryptocurrency Mining).

(٣٢) راشد عبد الرحمن العسيري، مرجع سابق، ٢٤٢.

(٣٣) Usman Chohan, A History of Bitcoin, Critical Bitcoin Research Initiative, 2022, P 9.

(٣٤) خالد حسن أحمد لطفي، مستقبل العملات الرقمية من منظور قانوني واقتصادي وفقهي (دار الفكر الجامعي ٢٠٢١) ٢٣.

(٣٥) براحلية بدرالدين ولعلايمية فاطمة، "التوجهات الجديدة في تنظيم العملات الافتراضية" (٢٠٢٢) المجلد ١٣، العدد ١ المجلة الأكاديمية للبحث العلمي، ١٢١.

(٣٦) الخوارزمية هي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما، وسميت الخوارزمية بهذا الاسم نسبة إلى العالم المسلم الفارسي أبي جعفر محمد بن موسى الخوارزمي الذي ابتكرها في القرن التاسع الميلادي. كلمة خوارزم (Algorithm) في الأصل كانت مقتصرة على القوانين الرياضية التي تستخدم الأرقام العربية وطُوِرت في اللاتينية من الخوارزمي لتشمل جميع إجراءات حل المشكلات وتنفيذ المهمات، انظر في هذا المعنى في موسوعة حسوب الصادرة عن شركة حسوب: https://wiki.hsoub.com/Algorithms

الشفرات ومن ثم استخراج العملة الافتراضية.[٣٧] وكمكافأة لعملية التعدين، يتم تخزين وحدات العملة التي تم تحصيلها من هذه العملية في المحفظة الافتراضية الخاصة بالمُعدِّن في أجهزته.[٣٨]

تجدر الإشارة إلى أن عملية تعدين العملات الافتراضية تتم بطريقتين أساسيتين: فأما الطريقة الأولى فتسمى بالتعدين الفردي، ويقابلها كطريقة أخرى التعدين الجماعي.[٣٩] وتتم المفاضلة بين هاتين الطريقتين بحسب مقدرة المُعدِّن التقنية، ومقدرته المالية لتحمل قيمة الكهرباء المستهلكة في عملية التعدين، ومستوى المخاطرة الذي يقبل به.[٤٠] فأما التعدين الفردي،[٤١] فإنه يتحقق عندما يقوم المُعدِّن باستخدام أجهزة التعدين الخاصة به لمحاولة حل المعادلات المعقدة وتوليد الكتل بشكل مستقل، بحيث يستأثر بمكافأة الكتلة بالكامل لنفسه إذا ما نجح في تحصيلها.[٤٢] وتتطلب هذه الطريقة أجهزة حاسب آلي قوية ومكلفة، واستهلاكًا عاليًا للطاقة، كما أن فرص النجاح فيها منخفضة إذا لم تكن هذه الأجهزة ذات كفاءة أداء مرتفعة جدًا.[٤٣] ولهذا، غالبًا ما تكون طريقة التعدين الفردي مناسبة فقط للشركات الكبيرة أو من يملكون موارد تقنية

---

(٣٧) انظر في هذا المعنى:

- عبد الملك توبي، ومنصف شرفي، "أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجاً" (٢٠٢١) المجلد ١١، العدد ١ مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارك)، ٢٠٠.
- هاني محمد سالم الحميدي، وإبراهيم محمد يوسف عبيدات، "تقنين العملية الإلكترونية: دراسة مقارنة في التشريع الأمريكي والألماني" (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك إربد ٢٠١٩)، ٣٨.

Peter Surda, The Origin, Classification and Utility of Bitcoin, 2014.

(٣٨) هبة الله محمد علاء الدين منصور، "التوجه نحو التنظيم القانوني للعملات الافتراضية: دراسة تحليلية معمقة"(٢٠٢٤) المجلد ٩٧، العدد ٢ مجلة القانون والاقتصاد، ٤٩٦.

(٣٩) تسنيم عبد المجيد أحمد غزلان، مرجع سابق، ١٢٨١.

(٤٠) Solo Mining VS Pool Mining, 4 December 2024. https://asicmarketplace.com Date of Access: 7 July 2025.

(٤١) يطلق على التعدين الفردي باللغة الإنجليزية مصطلح Solo Mining.

(٤٢) Ittay Eyal, The Miner's Dilemma,IEEE Symposium on Security and Privacy, Institute of Electrical and Electronic Engineering, 2015, p 93.

(٤٣) Zixin Feng, Yijun Hu, and Zhuo Jin, Risk and Fees in Heterogeneous Mining Pools: Implications for Hash Rate Growth, 2025, p 2.

قوية.[٤٤] أما التعدين الجماعي،[٤٥] فيتحقق عندما ينضم عدة مُعدِّنين إلى "مجموعة تعدين" يشتركون فيها بقدراتهم الحاسوبية، وتُقسم المكافآت بينهم حسب نسبة المساهمة؛ مما يقلل من حجم المكافأة لكل فرد من جهة،[٤٦] ويزيد من فرص الحصول على مكافآت بشكل منتظم من جهة أخرى.[٤٧] وتعتبر هذه الطريقة أكثر شيوعًا بين الأفراد المُبتدئين كونها أكثر استقرارًا وأقل مخاطرة. [٤٨]وعليه، تتطلب عملية تعدين العملات الافتراضية (١) أجهزة حاسوب خاصة ذات كفاءة عالية، [٤٩] و(٢) برامج تعدين خاصة، [٥٠] و(٣) محفظة رقمية،[٥١] و(٤) اتصال دائم بالإنترنت،[٥٢] و(٥) تبريد قوي،[٥٣] وطاقة كهربائية عالية.[٥٤] على النحو التالي:

أجهزة حاسوب خاصة ذات كفاءة عالية

تُعتبر الأجهزة حجر الأساس في عملية التعدين لكونها المسؤولة عن إجراء العمليات الحسابية المعقدة التي تضيف الكتل إلى شبكة البلوك تشين،[٥٥] تختلف

(٤٤) Aditya Narain, and Marin Moretti, Regulating Crypto, International Monetary Fund, September 2022. Date of access 6/7/2025: https://www.imf.org/en/Publications

(٤٥) يطلق على التعدين الجماعي باللغة الإنجليزية مصطلح Pool Mining.

(٤٦) Arvind Narayanan, Joseph Bonneau, Edward Felten, Andrew Miller, and Steven Goldfeder, Bitcoin and Cryptocurrency Technology – A comprehensive Introduction, Princeton University Press, 2016, p 151.

(٤٧) Ittay Eyal, The Miner's Dilemma, Symposium on Security and Privacy, Institute of Electrical and Electronic Engineering, 2015.

(٤٨) Matteo Romiti, Aljosha Judmayer, Alexei Zamyatin, and Bernhard Haslhofer, A Deep Dive into Bitcoin Mining Pools: An Empirical Analysis of Mining Shares, 2019, p 3-5.

(٤٩) أسماء بن لمخربش، مرجع سابق، ص ٥٤٤.

(٥٠) Vikrant Gandotra, François-Éric Racicot, and Alireza Rahimzadeh, Cryptocurrency Mining. In: Stéphane Goutte, Khaled Guesmi, Saadi Samir (editors), Cryptofinance and Mechanisms of Exchange: The Making of Virtual; Currency, Springer, 2019, p 58.

(٥١) رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ٢٦٨.

(٥٢) هبة الله محمد علاء الدين منصور، مرجع سابق، ٤٩٧.

(٥٣) وفاء سالم علي السيد، مرجع سابق، ٢٧٢٣.

(٥٤) رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

(٥٥) أسماء بن لمخربش، مرجع سابق.

أنواع الأجهزة من حيث كفاءة الجهاز وتكلفة التشغيل، يمكن استخدام أجهزة حاسوب مصممة خصيصاً لعملية التعدين، أو أجهزة حاسوب مصممة لاستخدامات أخرى مثل أجهزة معالجة الألعاب والتصميم،[٥٦] أو استخدام أجهزة حاسوب تقليدية.[٥٧] ويجدر البيان إلى أن هناك اختلافاً في أداء الأجهزة سالفة البيان، إذ إن الأجهزة المخصصة للتعدين تعتبر ذات أداء عالٍ مقارنة بغيرها،[٥٨] إلا أن ارتفاع تكلفتها قد يؤدي بالبعض إلى التعدين باستخدام الأجهزة التقليدية.[٥٩]

برامج تعدين خاصة

تعتمد عملية تعدين العملات الرقمية على برمجيات متخصصة تُستخدم للتحكم في الأجهزة وتنظيم عمليات التعدين، تُعرف هذه البرمجيات باسم "برامج التعدين"، وهي التي تربط بين الجهاز وبين شبكة البلوك تشين أو مجمع التعدين.[٦٠] وتختلف هذه البرامج في قدرتها على دعم أنواع مختلفة من الأجهزة، وفي خيارات التحكم والمراقبة التي توفرها للمستخدم.[٦١]

محفظة رقمية

تُعد المحفظة الرقمية أحد العناصر الأساسية في عملية تعدين العملات الافتراضية؛ إذ تُستخدم لتخزين الأرباح الناتجة عن التعدين، مثل عملات البيتكوين أو غيرها من عملات أخرى.[٦٢] وتعمل هذه المحافظ كأداة إلكترونية تتيح للمعدّن استقبال

(٥٦) Andreas M. Antonopoulos, Mastering Bitcoin: Unlocking Digital Cryptocurrencies, Second Edition, O'Reilly Media, 2017, p 27.

(٥٧) المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٥٨) Adem Efe Gencer, Soumya Basu, Ittay Eyal, Robbert Van Renesse, Emin Gün Sirer, Decentralization in Bitcoin and Ethereum Networks, In Proceedings of the Financial Cryptography and Data Security Conference, 2018, p 444.

(٥٩) رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(٦٠) Vikrant Gandotra, François-Éric Racicot, and Alireza Rahimzadeh, previous reference.

(٦١) فريدة حداد، وعبد الحق قريمس، "العملة الافتراضية في القانون الجزائري" (٢٠٢١) المجلد ٥٨، العدد ٣ المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، ٣٨١.

(٦٢) رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

العملات وتخزينها بأمان،[٦٣] بالإضافة إلى إمكانية إرسالها أو تحويلها لاحقًا.[٦٤] وتوجد أنواع متعددة من المحافظ الرقمية، من أبرزها المحافظ الساخنة (Hot Wallets) مثل التطبيقات على الهاتف الذكي أو المواقع الإلكترونية. وعلى الرغم من سهولة استخدام المحافظ الساخنة إلا أنها أكثر عرضة للاختراق؛ ولذلك يفضل البعض استخدام المحافظ الباردة (Cold Wallets) باعتبار أنها غير متصلة بالإنترنت، وتوفر مستوى أمان عالٍ لحفظ العملات لفترة طويلة.[٦٥]

اتصال دائم بالإنترنت

يُعد الاتصال بالإنترنت عنصرًا أساسيًا لا غنى عنه في عملية تعدين العملات الافتراضية؛ لكون عملية التعدين تتطلب تواصلًا مستمرًا بين جهاز المعدّن من جهة وشبكة البلوك تشين أو مجمع التعدين من جهة أخرى.[٦٦] فكلما تمكّن الجهاز من إرسال نتائج المعادلات الحسابية بشكل أسرع، زادت فرص نجاح المعدن في الحصول على المكافآت.[٦٧] ولذلك، فإن وجود اتصال إنترنت عالي السرعة وثابت يُعتبر من المتطلبات الأساسية لأي عملية تعدين ناجحة.[٦٨] كما أن تأخر الاستجابة أو فقدان الاتصال لبضع ثوانٍ فقط قد يؤدي إلى ضياع الجهد المبذول في معالجة كتلة معينة، مما يُعرف بـ "الكتلة اليتيمة" أو "الكتلة المرفوضة".[٦٩] ولهذا السبب، يعتمد المُعدِّنون المحترفون على اشتراكات إنترنت مخصصة أو مزوّدة بخدمات احتياطية لضمان استمرارية الاتصال.

تبريد وكهرباء

يُعتبر كل من التبريد والكهرباء من العوامل الحاسمة التي تؤثر بشكل مباشر على كفاءة وربحية تعدين العملات الرقمية، خصوصًا عند استخدام أجهزة تعدين قوية،

(٦٣) Usman Chohan, previous reference, p 9.

(٦٤) هاني محمد سالم الحميدي، وإبراهيم محمد يوسف عبيدات، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٦٥) مروة محمد عبد الغني، مرجع سابق، ٣٦٤ – ٣٦٥.

(٦٦) محمد حسن علوش وهاني رفيق عوض، مرجع سابق، ٣١٠.

(٦٧) Tong Cao, Jérémie Decouchant, Jiangshan Yu, Paulo Esteves-Verissimo, previous reference, p 117-119.

(٦٨) المرجع السابق، ص ١١٢ – ١١٤.

(٦٩) Arvind Narayanan, Joseph Bonneau, Edward Felten, Andrew Miller, and Steven Goldfeder, previous reference, p69.

فهذه الأجهزة تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء – قد تتجاوز ٣٠٠٠ واط للجهاز الواحد – وتُنتج حرارة عالية باستمرار أثناء التشغيل.[٧٠] لذلك، فإن وجود نظام تبريد فعّال ليس مجرد خيار، بل ضرورة.[٧١] أما من الناحية الكهربائية، فيجب توفير مصدر طاقة مستقر وقادر على تحمّل الأحمال العالية، مع وجود واقيات ضد تقلبات الجهد الكهربائي. ومن الجدير بالذكر أن تكلفة الكهرباء تُعد من العوامل الأساسية في حساب الأرباح،[٧٢] فالدول ذات الأسعار المرتفعة للكهرباء قد تجعل التعدين غير مجدٍ اقتصاديًا، في حين تُعد الدول ذات الطاقة المدعومة أو المتجددة بيئة أكثر جاذبية لهذا النشاط. [٧٣]

المبحث الثاني
مخالفة حظر نشاط تعدين العملات الافتراضية في الكويت لمبدأ شرعية التجريم والعقاب

تتجسد مبررات الحكومة الكويتية في حظر نشاط تعدين العملات المشفّرة في كونه يؤدي إلى استنزاف الطاقة الكهربائية بشكل مفرط؛ مما يتسبب في زيادة الأحمال على شبكة الكهرباء العامة، وهو ما يؤدي بدوره إلى التهديد بانقطاعات محتملة في التيار الكهربائي في العديد من المناطق السكنية والتجارية والخدمية، ويهدد انتظام تقديم الخدمات الأساسية في هذه المناطق. وعلى الرغم من جدية هذه المبررات، إلا أن قرار حظر تعدين العملات الافتراضية في الكويت يثير شبهة مخالفة المبدأ الدستوري الذي يقضي بشرعية التجريم والعقاب، والمنصوص عليه في المادة ٣٢ من دستور دولة الكويت. وذلك على اعتبار أنه لم يرد نص صريح يجرم فعل تعدين العملات الافتراضية في أي من القوانين التي جاء ذكرها في بيان وزارة الداخلية، الأمر الذي يجعل تجريم هذا النشاط والمعاقبة عليه يدخلان في دائرة الشبهات الدستورية. وعليه، يقوم الفرع الأول من هذا المطلب بشرح مبدأ شرعية التجريم والعقاب من خلال تحليل الصياغة القانونية التي جاء عليها من جهة، وتحليل موقف المحكمة الدستورية من

(٧٠) رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

(٧١) Arvind Narayanan, Joseph Bonneau, Edward Felten, Andrew Miller, and Steven Goldfeder, previous reference, p 147-148.

(٧٢) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٧٣) David Iheke Okorie, Joel Miworse Gnatchiglo, Presley K. Wesseh, Electricity and Cryptocurrency Mining: An Empirical Contribution, Elsevier Ltd, 2024, p 2-3.

تطبيقه من جهة أخرى. ثم يقوم الفرع الثاني بتحليل الأفعال المجرمة الواردة في القوانين المذكورة في تعميم وزارة الداخلية تمهيدًا لإسقاط معطياتها على نشاط تعدين العملات الافتراضية من جهة أخرى؛ وذلك لفحص مدى دستورية تجريم فعل التعدين تطبيقًا لمبدأ شرعية التجريم والعقاب.

المطلب الأول
شرح مبدأ شرعية التجريم وفقًا للنظام الدستوري الكويتي

يقصد بالنص الجنائي ذلك النص الذي يجرم الفعل ويضع له عقابًا، فهو يعتبر مصدر عدم مشروعية السلوك. وقد درجت الدساتير على حصر ورود النص الجنائي في أداة القانون الصادر عن السلطة التشريعية، وهو ما يعبر عنه بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات،(٧٤) والذي يقصد به أن المشرع العادي وحده هو من يقرر الأفعال المجرمة، والعقوبات التي توقع على من يرتكب هذه الأفعال.(٧٥)

وعلى الرغم من اختلاف فلسفة الدساتير من حيث التوسعة أو التضييق من سلطة المشرع العادي في التدخل في سن القوانين - أو ما يعرف بالاختصاصات المحجوز للمشرع - إلا أن الدساتير تكاد تتفق على اختصاص المشرع العادي في التجريم والعقاب من خلال أداة القانون.(٧٦)

وقد تطور هذا المبدأ عبر الزمان، ففي بداية تضمينه للدساتير كان يصاغ بالشكل التالي: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون" وهو ما يتحقق من الناحية العملية بصدور القانون من السلطة التشريعية بالإجراءات التي يحددها الدستور متضمنًا عناصر التجريم والعقاب بالقدر الذي يجعل دور السلطتين التنفيذية والتشريعية يقتصر على تطبيق هذا النص.(٧٧) وفي مرحلة لاحقة، أصبحت الدساتير تسمح للسلطة

(٧٤) أسعد كاظم وحيش الصالحي، "الضوابط الدستورية للحقوق والحريات وأثرها في التشريع الجنائي: دراسة في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥" (٢٠١٩) العدد ٢٩ مجلة آداب ذي قار.

(٧٥) أحمد عبد الله المغربي، "ماهية السياسة الجزائية في قانون العقوبات الأردني: دراسة مقارنة بالتشريع المصري والإيطالي" (رسالة دكتوراة، جامعة عمان العربية ٢٠٠٩) ص ١٦.

(٧٦) بدور الصفي وسارة السلطان، "الشبهات الدستورية حول جزاء حظر المعاملات الحكومية وفقًا لقانون احتكار الأراضي الفضاء" (٢٠٢٥) المجلد ٤٩، العدد ١مجلة الحقوق بجامعة الكويت، ١٢٠.

(٧٧) بدر بجاد المطيري وفواز الجدعي، "التطور الحديث لمبدأ شرعية التجريم في المخالفات التأديبية: دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة: الكويت- مصر – فرنسا" (٢٠١٥) العدد الثلاثون، المجلد الثالث مجلة البحوث الفقهية والقانونية.

التنفيذية بالدخول في الاختصاص المحجوزة للسلطة التشريعية، وذلك عندما يسمح النص الدستوري للقانون بأن يفوض السلطة اللائحية باتخاذ التدابير العقابية المناسبة من خلال تحديد بعض جوانب التجريم والعقاب، حيث يصاغ مبدأ شرعية التجريم والعقاب في هذه الحالة بالشكل التالي" لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون." [٧٨]

إن الشرعية الجنائية تقتضي أن تبنى نصوص التجريم والعقاب على اليقين القانوني، وهو ما يتطلب أن يكون النص القانوني الذي يجرم السلوك مكتوبًا؛ ليستطيع الأفراد الاطلاع عليه ومعرفة أحكامه، وأن يكون واضحًا ومحددًا خاليًا من أي لبس أو غموض، كما يجب أن يتكامل مع سائر النصوص التي تضع القواعد العامة سواء في مجال التجريم أو العقاب.[٧٩] وهو ما يعبر عنه بعض الفقه بمصطلح "التفسير الضيق لأحكام القانون الجنائي" والذي يؤدي إلى إفلات عدد من التصرفات من العقاب؛ لكونها غير محددة بصفة دقيقة في نص التجريم رغم ارتباطها بالسلوك المجرم في النص التشريعي.[٨٠] وفي الحالة التي تشارك فيها السلطة التنفيذية المشرع العادي في تحديد جوانب التجريم والعقاب، يشترط أن يتم النص صراحة على هذا التفويض في القانون نفسه.[٨١] كما ويشترط أيضًا أن يكون التفويض معين المحل، فيرد على جوانب معينة من التجريم والعقاب .[٨٢]

(٧٨) عوض محمد عوض، "مدى دستورية التدخل باللوائح في التجريم والعقاب" (٢٠٢٥) العدد ١ مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ٢٣.

(٧٩) أسعد كاظم الصالحي، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٨٠) شمس الدين بشير الشريف، "العقوبات الإدارية بين مرتكزات الشرعية ومقتضيات حماية حقوق وحريات الأفراد" (٢٠٢١) المجلد ٩، العدد ٢ مجلة الحقوق والحريات، ٧١٢.

(٨١) سارة السلطان وإسراء القلاف، "الجزاءات الإدارية وتطبيقاتها في الكويت - الضريبة أنموذجًا: دراسة تحليلية" المجلد ٢٠، العدد ٢ مجلة البحرين بجامعة البحرين، ١٧٤.

(٨٢) أثار التفويض التشريعي في مجال التجريم والعقاب جدلًا واسعًا حول تحديد مداه، أي النطاق الذي يمكن للسلطة التنفيذية أن تشرع فيه. وقد استعرض الدكتور عوض محمد عوض في بحثه الحالات والصور التي جرى بها التفويض عملًا ورجح بينها. وانتهى د. عوض إلى عدم جواز تبني آلية التفويض الشامل. كما بين بأن التفويض يكون جائزًا في مجال العقوبة إذا لم يتضمن سلطة تحديد العقوبة نوعًا ومدى والتي يجب أن تكون بقانون، أما كيفية تنفيذ العقوبة فهو مما يجوز التفويض فيه. كما بين د. عوض بأن التفويض في مجال التجريم يكون جائزًا إذا لم يتضمن تحديد الفعل المجرم ذاته، أما العناصر التي تدخل في تكوين الجريمة فلا تثريب على المشرع العادي أن يفوض بها السلطة اللائحية. انظر: عوض محمد عوض، مرجع سابق.

وبالرجوع إلى النظام الدستوري الكويتي، نجد بأن الدستور الكويتي – في مجال التجريم والعقاب – قد تبنى وجهة النظر التي تسمح بالتفويض التشريعي؛ وذلك من خلال المادة ٣٢ منه التي تنص على أنه: " لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون".[٨٣] وبالرجوع إلى محاضر لجنة الدستور المتعلقة بهذه المادة نجد بأن الصياغة الأولى لهذه المادة كانت على النحو التالي: "لا عقاب إلا على عمل، أو امتناع عن عمل يعد جريمة طبقًا لقانون معمول به وقت ارتكابها".[٨٤] وهي صياغة تقرر بأن سلطة التجريم والعقاب بيد القانون حصريًا. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يرد أي سبب في محاضر لجنة الدستور يبرر رجوع اللجنة عن هذه الصياغة. وفي جميع الأحوال، فإن النص الحالي المعمول به "بناء على قانون" يسمح حتمًا للقانون بأن يفوض اللائحة في بعض جوانب التجريم والعقاب.

وبالعودة إلى المحكمة الدستورية الكويتية، فإننا نجد في رصيدها عدداً من الأحكام الهامة التي تحدد إطار تطبيق مبدأ شرعية التجريم والعقاب في الكويت.

فبمناسبة تطبيق المادة ١٩٨ من قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٧ فيما تضمنته من النص على تجريم التشبه بالجنس الآخر،[٨٥] طعن المتهم بعدم دستورية هذا النص لمخالفته للدستور.[٨٦] وبالفعل قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا النص استنادًا لمخالفته للمادة ٣٢ من الدستور والتي تقضي بأنه: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون" باعتبار أن النص يفتقر لمعيار موضوعي منضبط يتعين اتباعه لتحديد السلوك المجرم قانونًا بالقدر الكافي

(٨٣) نص المادة ٣٢ من الدستور الكويتي كاملًا: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها".

(٨٤) محاضر اجتماعات لجنة الدستور، محضر الجلسة ٣ – (١٩٦١/٣/٢١) ص ٤.

(٨٥) تنص المادة ١٩٨ من قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٧ تنص على الآتي:
" من أتى إشارة أو فعلًا مخلًا بالحياء في مكان عام بحيث يراه ويسمعه من كان في مكان عام، أو تشبه بالجنس الآخر بأي صورة من الصور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تتجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين".

(٨٦) قضت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الدستورية، وحكمت بتغريم المتهم عن التهمة المنسوبة إليه؛ مما حدا بالمتهم للطعن على قرار رفض الدفع بعدم الدستورية أمام لجنة فحص الطعون والتي قررت بدورها إلغاء حكم رفض الدفع بعدم الدستورية وإحالته إلى المحكمة الدستورية بكامل تشكيلها.

الذي يمكن معه التفرقة بين ما يعد تشبهًا بالجنس الآخر وما لا يعد كذلك . وكان مما ورد في أسباب الحكم الآتي:

" ولازم ذلك أنه يجب أن تكون الأفعال المؤثمة محددة بصورة قاطعة بما يحول دون التباسها بغيرها، وأن تكون واضحة في بيان الحدود الضيقة لنواهيها حتى يكون المخاطبون بها على بينة من حقيقة تلك الأفعال التي يتعين عليهم اجتنابها، ذلك أن الأصل في النصوص الجزائية أن تصاغ في حدود ضيقة تعريفًا بالأفعال التي تجرمها، وتحديدًا لماهيتها، لضمان ألا يكون التجهيل بها موطئًا للإخلال بحقوق كفلها الدستور "[٨٧]

كما سبق لأحد المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ في شأن حظر تعارض المصالح أن طعن بعدم دستورية هذا القانون أمام المحكمة الدستورية على سند من القول إنه يخالف عددًا من النصوص الدستورية، كان من ضمنها المادة ٣٢ من الدستور. حيث بين الطاعن بأن القانون لم يحدد السلوكيات المجرمة تحديدًا واضحًا، وضرب مثالًا المادة ٤ منه والتي اعتبرت أن الخاضع لأحكام القانون يكون في حالة تعارض مصالح تشكل جريمة فساد عند (١) تحقق منفعة أو فائدة أو مصلحة مادية أو معنوية له أو لأي شخص من الأشخاص المذكورين في المادة ٣ من القانون، أو في (٢) حالة امتلاكه أي حصة أو نسبة من عمل في أي نشاط له تعاملات مالية مع جهة عمله. وفي معرض تفنيد المحكمة لهذا الدفع ذكرت في أسباب حكمها:

"و كان البين أن عبارات هذا النص قد جاءت بالغة العموم والسعة يمكن تحميلها بأكثر من معنى، على نحو قد تتعدد معه تأويلاتها، فلم يتضمن النص معيارًا موضوعيًا منضبطًا يتعين مراعاته لتحديد الأفعال المادية المؤثمة بموجبه، وأعمال الوظيفة التي يمكن أن يفضي القيام بها أو الامتناع عنها إلى تحقيق المنفعة أو الفائدة أو المصلحة المشار إليها، وعلاقة السببية بينها وبين هذه الأعمال، ومدى لزوم علم الخاضع بتحقق هذه المصلحة وانصراف قصده إلى تحقيقها، بحيث يصبح تقدير هذه الأمور في النهاية متروكًا للجهات القائمة على تطبيق القانون، وفقًا لتقديرها وذلك دون ضابط يقيدها".[٨٨]

وكان أن انتهت المحكمة الدستورية أن قضت بعدم دستورية هذا القانون، وتم إلغاؤه برمته - ولائحته التنفيذية - لمخالفته للمبادئ الدستورية التي تقرر الشرعية الجنائية.

(٨٧) حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم٥ لسنة ٢٠٢١، جلسة ٢٠٢٢/٢/١٦.

(٨٨) حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم ٧ لسنة ٢٠١٨، جلسة ٢٠١٩/٥/١.

وفي حكم آخر للمحكمة الدستورية الكويتية، نجد المحكمة تؤكد على كون أن سلطة المشرع العادي في التجريم – وإن كانت تستقى من الدستور – فإنها يجب أن تمارس بما لا يخالف نصوص الدستور الأخرى، فلا يقوم المشرع بتجريم سلوك يعتبر من مقتضيات ممارسة أحد الحقوق أو إحدى الحريات المنصوص عليها في الدستور. ففي إحدى الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الكلية، وبمناسبة تطبيق القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠١٣ في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، اشتبه القاضي بعدم دستورية المادة ١٣ من القانون المشار إليه، فأوقف الدعوى من تلقاء نفسه، وأحال ملف القضية إلى المحكمة الدستورية. وقد ارتكز طلب الإحالة على كون أن المادة ١٣ – والتي لا تجيز التقرير بالامتناع عن النطق بالعقاب في الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور – تنطوي على شبهة مخالفة الدستور في نصوصه التي تكفل حق التقاضي، باعتبار أنها تسلب القاضي حقه في تفريد العقوبة.[٨٩] وبالفعل، قررت المحكمة الدستورية عدم دستورية هذا النص مستندة – إلى جانب ما استندت عليه من نصوص دستورية أخرى – على نص المادة ٣٢ من الدستور الكويتي التي تقرر بأنه:" لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون". حيث ذكرت المحكمة في أسباب حكمها الآتي:

"إن مبدأ شرعية الجريمة والعقاب الذي يخول المشرع بموجب سلطته التقديرية – التي يمارسها وفقًا للدستور – الحق في بيان الجرائم وتحديد العقوبات التي تناسبها، يفرض عليه – في الوقت ذاته – عدم الإخلال بالضوابط والضمانات الأساسية التي كفلها الدستور، والتي تمثل ضابطًا لصون الحقوق على اختلافها، بما لا يفضي إلى نقصها أو الانتقاص منها، فلا يجوز للمشرع في مجال مباشرة سلطته في تحديد العقوبة أن ينال من الحد الأدنى لحق المتهم في محاكمة قانونية منصفة يطمئن من خلالها إلى توفر الضمانات المقررة لها في الدستور، ومنها شخصية العقوبة وتناسبها مع الجريمة وارتباطها بشخص الجاني ونيته والضرر الناجم عنها، حتى يرد الجزاء موافقًا لما قارفه."[٩٠]

(٨٩) لمزيد من التفاصيل بشأن سلطة القاضي في تفريد العقوبة ومبدأ شرعية العقاب انظر: أمينة ركاب، "مبدأ شرعية التجريم والعقاب" (٢٠١٦) العدد ١٢ مجلة منازعات الأعمال.

(٩٠) حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم ٧ لسنة ٢٠١٨، بجلسة ٢٠١٨/٤/١٠. انظر أيضًا في المعنى نفسه حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم ١ لسنة ٢٠١٨ ، بجلسة ٢٠١٨/١٠/٢٤.

المطلب الثاني
انتفاء مبدأ شرعية التجريم والعقاب في حظر نشاط تعدين العملات الافتراضية في الكويت

أما وقد قمنا في موضع سابق من هذا البحث بشرح طريقة تعدين العملات الافتراضية، كما وقد انتهينا إلى ضرورة تضمين القانون الوصف الدقيق للسلوك المراد تجريمه فيه، فإننا نقوم هنا بفحص القوانين التي استندت عليها الحكومة في تجريم فعل التعدين، والواردة في تعميم وزارة الداخلية المشار إليه في مقدمة هذا البحث، وهي: (١) القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، (٢) والقانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، (٣) والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن إصدار قانون الصناعة. تجدر الإشارة إلى أن تحليلنا في هذا الفرع يتمحور حول الأفعال المجرمة في القوانين المشار إليها أعلاه لمعرفة مدى اتساعها لكي تشمل فعل التعدين في ذاته من عدمه، ومدى إمكانية وصف عمل الحكومة بتجريم فعل التعدين بالمشروعية من عدمه.

الفرع الأول: حظر تعدين العملات الافتراضية وفقًا للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠

ورد في بيان وزارة الداخلية في دولة الكويت سالف البيان بأن نشاط تعدين العملات المشفرة يُعد مخالفة صريحة لأحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠. وبالاطلاع على القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل قانون الجزاء، نجد بأنه قد نظم جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي إلى جانب جرائم اختلاس الأموال الأميرية والغدر، وجرائم الرشوة واستغلال النفوذ.

ولعل أول ملاحظة نسجلها في هذا الموضع أن تعميم وزارة الداخلية جاء خاليًا من أي إشارة لمواد معينة في القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ تم تجريم فعل التعدين على أساسها، لا سيما وأن هذا القانون قد تضمن عدداً من الجرائم المختلفة، والتي لا يتعلق أي منها بالأنشطة الاقتصادية المدنية بشكل مباشرة (كالتعدين مثلًا). وهذا في الحقيقة يوقد الشرارة الأولى لشبهة عدم الدستورية؛ حيث جاء التجريم مخالفًا لمبدأ اليقين القانوني في نصوص التجريم. وعلى الرغم من أن بيان وزارة الداخلية لم يُبيّن بشكل دقيق النص القانوني الذي استند إليه في تجريم التعدين، إلا أننا نرجّح بأن

المقصود هو المادة (١٥) من القانون لأنها انطوت على عبارات مثل "إضعاف الثقة المالية للدولة"، و"الإضرار بالمصالح القومية".[٩١]

عند فحص المادة ١٥ من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ وجدناها تجرم فعلين اثنين، فأما الأول يتمثل في إذاعة أخبار أو بيانات كاذبة أو مغرضة في الخارج حول الأوضاع الداخلية. وأما عن الفعل الثاني الذي قامت المادة ١٥ بتجريمه فيتمثل في مباشرة نشاط من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للدولة. وفي الحالتين، لم تشترط محكمة التمييز الكويتية - للقول بوقوع الجريمة - تحقق الضرر الفعلي من وراء هذين الفعلين، بل يكفي احتمالية وقوعه.[٩٢]

وبتطبيق النص سالف البيان على التجريم الوارد في بيان وزارة الداخلية لنشاط تعدين العملات الافتراضية، نرى بدايةً بأن الصورة الأولى من الجريمة - والمتعلقة بـإذاعة أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة في الخارج - لا تنطبق على فعل التعدين؛ إذ إن هذه الصورة تفترض توفر عناصر محددة أبرزها أن يكون الفعل إعلاميًا (إذاعة أو نشر)، وأن يكون موضوعه بيانات كاذبة تضعف هيبة الدولة، وهي جميعًا عناصر لا تتصل لا من قريب ولا من بعيد بطبيعة نشاط التعدين، وعليه فإن هذه الصورة تستبعد منطقيًا وقانونيًا من التفسير.

وبناءً على ما تقدم، لا يتبقى من المادة (١٥) إلا الصورة الإجرامية الثانية، والمتعلقة بـمباشرة أي نشاط من شأنه الإضرار بالمصالح القومية، والتي يرجح أن تكون الحكومة قد استندت إليها لتجريم فعل التعدين. وعلى الرغم من أننا نرى بأن الصياغة التي جاء بها المشرع لوصف هذه الجريمة في ذاتها غير دستورية، لعدم تضمن النص معيارًا منضبطًا ووصفًا محددًا للنشاط المجرم، كما أن النص لم يبين أيضًا ما هو المقصود بالمصالح العليا للبلاد التي يجب تجنب ممارسة أي نشاط من

(٩١) تنص المادة (١٥) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠على أن:

"يعاقب بالحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن ثلاث سنوات كل كويتي أو مستوطن في الكويت أذاع عمداً في الخارج أخبارًا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد، وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها، أو باشر بأية طريقة كانت نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح القومية".

(٩٢) الطعن بالتمييز رقم ١٤١٧ لسنة ٢٠٢٢، جزائي/١، جلسة ٢٠٢٣/٣/٥.

شأنه الإضرار بها، إلا أن المحكمة الدستورية - وبمناسبة طعن قدم لها بعدم دستورية المادة ١٥ لمخالفتها المادة ٣٢ من الدستور - قد قررت بأن عبارات النص المذكورة لا تتضمن اتساعًا يؤدي إلى أن يلتبس على المخاطبين به فهم حدود النهي الوارد فيه.[٩٣]

ونحن - في الحقيقة - لا نرى بأن الشق الثاني من المادة ١٥ (مباشرة أي نشاط من شأنه الإضرار بالمصالح القومية) يعتبر محل انطباق على نشاط التعدين، لا لكون أن (النشاط) في ذاته لم يتم وصفه في القانون بالقدر الذي نستطيع أن ننفيه عن التعدين فقط، بل لانتفاء القصد الجنائي في هذه الجريمة في حق المعدن. إذ إن المُعدِّن لا يقصد الإضرار بالدولة أو تهديد مصالحها، بل يسعى إلى تحقيق ربح شخصي من مشروع تقني يدر أرباحاً عالية.

وعليه، فإن تطبيق المادة (١٥) على نشاط تعدين العملات الافتراضية يعد توسعًا غير مبرر لنطاق النص الجزائي، كما ويتعارض مع مبدأ الشرعية الجنائية ومقتضى التفسير الضيق للنصوص العقابية؛ مما يترتب عليه أن التجريم الوارد في بيان وزارة الداخلية لا يقوم على أساس قانوني صحيح، ويُعد تأويلاً خاطئًا لنص قانوني لا ينطبق على نشاط التعدين.

الفرع الثاني: القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات

ورد في تعميم وزارة الداخلية المشار إليه آنفًا بأن حظر تعدين العملات المشفرة يجد له أساسًا في القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن إنشاء الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات. وعلى الرغم من أن البيان لم يذكر تحديدًا المواد التي تجرم هذا الفعل في هذا القانون، إلا أن الصحافة المحلية قد نقلت عن مصدر حكومي أن وزارة الداخلية تستند في تجريم فعل التعدين على المواد ١٦ و٤٤ و٦٠ من القانون المذكور.[٩٤]

وبالعودة إلى مواد قانون الهيئة العامة للاتصالات المشار إليها أعلاه، نجد بأن المادة ١٦ منه تحظر إنشاء شبكات اتصال عامة وتقديم خدمات الاتصالات العامة

(٩٣) حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤، جلسة ٢٠١٦/٣/٩.

(٩٤) جريدة الجريدة، المقال المنشور في تاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣. https://www.aljarida.com/article/95941

وخدمات الإنترنت دون الحصول على إذن الهيئة.[٩٥] وفي الحقيقة، فإن من يمارس نشاط تعدين العملات الافتراضية يستخدم إحدى شبكات الاتصال العامة الموجودة فعلًا، كما يستخدم خدمات الإنترنت المتاحة من قبل إحدى الشركات المرخص لها بذلك من قبل هيئة الاتصالات، فهو لا ينشئ شبكة اتصال بشكل غير مباشرة وبالتالي غير مشروع، كما أنه لا يقدم خدمات الإنترنت بل يستخدمها من موردها الرسمي.[٩٦]

وأما المادة ٤٤ من قانون هيئة الاتصالات فإنها تستلزم الحصول على إذن الهيئة في حال الرغبة في استيراد أجهزة الاتصالات.[٩٧] كما وتعطي المادة ٦٠ للهيئة الحق في ضبط أجهزة ومعدات الاتصال غير المرخصة.[٩٨] وبتطبيق مضمون هذه المواد على نشاط التعدين، نجد بأن المعدن – عندما يمارس نشاط التعدين – لا يستخدم أجهزة اتصالات، بل يستخدم أجهزة الحاسب الآلي المدعمة ببرامج تعدين خاصة.[٩٩]

(٩٥) تنص المادة ١٦ من القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات على الآتي: "لا يجوز إنشاء شبكة اتصالات عامة أو تشغيلها أو إدارتها أو تقديم خدمة الاتصالات العامة أو خدمات الإنترنت أو الاتصالات الدولية أو الثابتة أو الإعلان عن شيء من ذلك إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية. وتخضع الشبكات العامة المملوكة للدولة لأحكام هذا القانون".

(٩٦) إفادة د. محمد بوزبر– أستاذ القانون الجنائي في جامعة الكويت – في لقاء مصور معه على حساب Linknewskw@ في منصة X بتاريخ ١٨/٥/٢٠٢٥.

(٩٧) تنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات على الآتي:" للمستورد أو الراغب بإدخال أجهزة اتصالات لم تعلن المواصفات الخاصة بها أن يتقدم إلى الهيئة طالبًا منها إصدار موافقتها المسبقة على استيراد تلك الأجهزة، على أن يعزز الطلب بدليل الشركة الصانعة الذي يبين مواصفاتها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية".

(٩٨) تنص المادة ٦٠ من القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات على الآتي: " أ- لموظفي الهيئة ضبط أي أجهزة أو معدات اتصال غير مرخصة أو مخالفة للقانون أو تستعمل في نشاط غير مرخص له مقابل إيصال خطي يبين نوع الأجهزة ومواصفاتها وتسليم هذه الأجهزة إلى الهيئة. ب- تصادر المضبوطات غير القابلة للترخيص، أما الأجهزة المسموح بترخيصها فيتم الاحتفاظ بها إلى حين ترخيصها. ج- إذا لم يتم ترخيص الأجهزة المضبوطة أو لم يطلب صاحبها استعادتها خلال ستة أشهر من تاريخ ضبطها فللمجلس أن يصدر قرارًا بضبطها. د- يتم التصرف بالأجهزة التي تقرر مصادرتها بالطريقة التي يقررها المجلس. هـ- لا تحول مصادرة الأجهزة المخالفة دون إيقاع العقوبات الجزائية الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر".

(٩٩) انظر : رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ٢٧٧.

Gencer, A. E., Basu, S., Eyal, I., Van Renesse, R., & Sirer, E. G, Decentralization in Bitcoin and Ethereum networks, In Proceedings of the Financial Cryptography and Data Security Conference, Financial Cryptography and Data Security (FC), 2018, p 444.

فلا يمكن اعتبار أجهزة الحاسب الآلي من قبيل أجهزة الاتصالات لأنهما شيئان مختلفان تمامًا.(١٠٠)

من خلال هذا العرض يتبين لنا بأن نشاط تعدين العملات الافتراضية لا يتطابق مع السلوكيات المجرمة في القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن إنشاء الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، وأن مواد التجريم المشار إليها في هذا القانون لا تتسع لتتضمن معنى التعدين الذي سبق لنا شرحه في هذا البحث، الأمر الذي يترتب عليه أن تجريم نشاط تعدين العملات الافتراضية في الكويت استنادًا إلى قانون هيئة الاتصالات تحوم حوله شبهة عدم الدستورية لمخالفته لمبدأ شرعية التجريم.

الفرع الثالث: القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن إصدار قانون الصناعة

من ضمن القوانين التي وردت في تعميم وزارة الداخلية باعتبارها من الأسس القانونية التي تصلح لتجريم نشاط تعدين العملات الافتراضية القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن إصدار قانون الصناعة. وعلى الرغم من أن البيان لم يذكر تحديدًا المواد التي تجرم هذا الفعل في هذا القانون، إلا أن الصحافة المحلية قد نقلت عن مصدر حكومي أن وزارة الداخلية تستند في تجريم فعل التعدين على المادة ٥ من القانون المذكور.(١٠١)

وعند تفحص المادة ٥ من قانون هيئة الصناعة نجدها تحظر إقامة المنشآت الصناعية ما لم يرخص لصاحب المنشأة بذلك من قبل الهيئة العامة للصناعة.(١٠٢) وفي الحقيقة، يثير هذا النص التساؤل حول مدى إمكانية انطباقه على نشاط تعدين العملات الافتراضية، وهو أمر يتطلب بالضرورة الوقوف على تعريف المنشأة الصناعية لمعرفة مدى انطباق هذا المفهوم على عملية تعدين العملات الافتراضية من عدمه.

---

(١٠٠) يعرف القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات مصطلح "أجهزة الاتصالات" في الفصل الأول منه كالآتي: "أية أجهزة أو أدوات أو وسائل أو منظومات اتصالات سلكية أو لاسلكية، تستخدم أو يقصد استخدامها في أغراض الاتصالات وتكون جزءًا من شبكة اتصالات مرتبطة بها أو ضمن مكوناتها، ويشمل ذلك أجهزة الاتصالات الراديوية المحلية والدولية".

(١٠١) جريدة الجريدة، المقال المنشور في تاريخ ٢٣/٤/٢٠٢٥. https://www.aljarida.com/article/95941

(١٠٢) تنص المادة ٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن إصدار قانون الصناعة على الآتي: " لا يجوز إقامة منشأة أو حرفة صناعية جديدة أو إحداث أي إجراء على القائم منها، سواء بتطويرها أو إدخال تعديلات على سعتها أو حجمها أو تغير إنتاجها كمًا أو نوعًا في مشروع آخر أو تجزئتها لأكثر من مشروع أو تغيير موقعها إلا بترخيص في ذلك من الهيئة العامة للصناعة، أما بالنسبة للمنشآت المشتغلة بالصناعات النفطية المملوكة بالكامل للدولة، فيكون منح تراخيصها وفقًا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير النفط".

وبالعودة إلى القانون المشار إليه، نجده يعرف المنشأة الصناعية - بمناسبة تطبيق أحكامه - على أنها تلك المنشأة التي تهدف أساسًا إلى تحويل الخامات والمواد الأولية إلى منتجات بالاعتماد على المهارة الفنية اليدوية وبتدخل بسيط من الآلة.[١٠٣] ومن هنا يظهر لنا جليًا بأن استلزام الحصول على ترخيص للمنشأة الصناعية يتطلب أن تمارس هذه المنشأة صناعة تحويلية تتضمن أعمالًا كفيلة بتحويل المادة الأولية إلى مادة مصنعة جديدة كالتشكيل والتجميع والتعبئة والمزج.. إلخ.

وفي الحقيقة، لا نجد بأن مفهوم الصناعة التحويلية محل انطباق على عملية تعدين العملات الافتراضية لثلاثة أسباب: (١) لا تبدأ عملية التعدين بوجود مادة أولية بحيث يتم التدخل عليها بأعمال التشكيل أو التجميع أو المزج لكي يتم تحويلها إلى العملة الافتراضية، بل تعتبر العملة الافتراضية منتجاً أولياً يتم إنتاجه أصلًا بهذه الهيئة الافتراضية. (٢) يعرف قانون الصناعة المنتج الصناعي الذي ينتج عن المنشأة الصناعية بأنه ذلك المنتج الذي يعتمد على المهارة اليدوية في إنتاجه، وهو ما لا ينطبق على تعدين العملات الافتراضية الذي لا مجال للمهارة اليدوية فيه باعتبار أنه يعتمد كليًا على حل خوارزميات معقدة،[١٠٤] يبذل فيها جهاز الحاسب الآلي طاقة كبيرة لفك الشفرات واستخراج العملات الافتراضية.[١٠٥] أيضًا (٣) لا يتصور في المنتج الصناعي

(١٠٣) تعرف المادة ٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن إصدار قانون الصناعة "المنشأة الصناعية" على أنها: "كل منشأة يكون غرضها الأساسي تحويل الخامات أو المواد الأولية إلى منتجات كاملة الصنع أو نصف مصنعة أو وسيطة أو تحويل المنتجات نصف المصنعة أو الوسيطة إلى منتجات كاملة الصنع، ويدخل في ذلك أعمال المزج والفصل والتشكيل وإعادة التشكيل والتجميع والتعبئة والتغليف، كل ذلك إذا كان العمل في المنشأة يدار أساسًا بقوة آلية".
كما تعرف المادة ٣ من القانون نفسه "الحرفة الصناعية" على أنها: "كل نشاط في مجال الإنتاج أو الصيانة يعتمد على المهارة الفنية اليدوية وتستخدم الآلة فيه بشكل بسيط، وتكون المنتجات في هذا المجال غير نمطية".

(١٠٤) الخوارزمية هي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما، وسميت الخوارزمية بهذا الاسم نسبة إلى العالم المسلم الفارسي أبي جعفر محمد بن موسى الخوارزمي الذي ابتكرها في القرن التاسع الميلادي. كلمة خوارزم (Algorithm) في الأصل كانت مقتصرة على القوانين الرياضية التي تستخدم الأرقام العربية وطُورت في اللاتينية من الخوارزمي لتشمل جميع إجراءات حل المشكلات وتنفيذ المهمات. انظر في هذا المعنى:

Thomas H, Cormen, Charles E. Leiserson, Ronald L. Rivest, and Clifford Stein, Introduction to Algorithms- Third Edition, The MIT Press, 2009, p 5.

(١٠٥) توبي عبد المالك وشرفي منصف، مرجع سابق، ٢٠٠.

P. Surda, The Origin, Classification and Utility of Bitcoin, 2014.

الذي ينتج عن المنشأة الصناعية إلا أن يكون منتجًا ماديًا (ملموسًا) بحيث يظهر بشكل متطور بالمقارنة مع المادة الأولية التي أنتج منها، وهو ما لا ينطبق بالضرورة على العملات الافتراضية ذات الوجود الافتراضي.

نخلص من هذا العرض بأن نشاط تعدين العملات الافتراضية لا يتطابق مع الممارسة المحظورة بموجب أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن إصدار قانون الصناعة، وأن المادة ٥ المشار إليها من هذا القانون لا تتسع لتتضمن معنى التعدين الذي سبق شرحه، الأمر الذي يترتب عليه أن تجريم نشاط تعدين العملات الافتراضية في الكويت استنادًا إلى قانون هيئة الصناعة تحوم حوله شبهة عدم الدستورية لمخالفته لمبدأ شرعية التجريم.

الخاتمة

النتائج

- يأخذ الدستور الكويتي بمبدأ شرعية التجريم والعقاب من خلال تبني الصيغة القانونية التي تسمح للسلطة التشريعية بتفويض السلطة التنفيذية ببعض جوانب التجريم والعقاب.
- قضت المحكمة الدستورية في الكويت بإلغاء عدد من النصوص الواردة في القوانين لمخالفتها لمبدأ شرعية التجريم والعقاب.
- لا يدخل نشاط تعدين العملات الافتراضية تحت الركن المادي لأي من جرائم أمن الدولة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.
- لا يدخل نشاط تعدين العملات الافتراضية تحت الركن المادي لجريمة إنشاء شبكات اتصال عامة واستيراد أجهزة اتصالات دون إذن والمنصوص عليها في القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن إنشاء الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.
- لا يدخل نشاط تعدين العملات الافتراضية تحت الركن المادي لجريمة إقامة منشأة صناعية دون إذن والمنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن إصدار قانون الصناعة.
- تجريم نشاط تعدين العملات الافتراضية تحت مظلة القوانين السابقة لا يخلو من

شبهة عدم الدستورية لمخالفته المادة ٣٢ من الدستور التي تقضي بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون.

التوصيات

إذا كان توجه الحكومة الكويتية هو حظر ممارسة نشاط تعدين العملات الرقمية – وإن كنا لا نوصي به – [١٠٦] فإننا نؤكد على ضرورة استحداث نص جزائي جديد يجرم هذا الفعل. على أن يتضمن هذا النص وصفًا صريحًا وواضحًا لنشاط التعدين الذي يحظر ممارسته بالقدر الذي لا يستعصي على المخاطبين بأحكامه معرفة حدود النشاط المحظور. وهذا يتطلب فيمن يتولى تقديم مقترح النص الجنائي قدرًا من المعرفة الفنية بنشاط التعدين، والتي تؤهله ليرسم بداية الفعل المجرم (فعل التعدين في ذاته) ونهايته، فيسهل عندئذ تحديد الشروع فيه. كما أن هذه المعرفة الفنية التي نوصي بها من شأنها أن تفك الاشتباك بين الأفعال المتشابهة تحت مظلة التعدين، فتداول العملة الافتراضية – من خلال الشراء أو المبادلة – قد يتداخل مع نشاط التعدين من حيث أن كليهما يعتبر وسيلة للحصول على العملة الافتراضية. ولكن تعدين العملة الافتراضية يختلف عن شرائها، باعتبار أن من يستثمر في العملات الافتراضية لا يقوم بإنتاجها بالضرورة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

المقالات العلمية باللغة العربية:

- أحمد، أحمد خضير وشعير، حاضر صباح وعبد الحميد، عبد العزيز شويش، "أثر العملات الافتراضية على الأزمات في الأسواق المالية" (٢٠٢٠) المجلد ٢، العدد ٢ مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية.
- الصالحي، أسعد كاظم، "الضوابط الدستورية للحقوق والحريات وأثرها في التشريع الجنائي: دراسة في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥" (٢٠١٩) العدد ٢٩، مجلة آداب ذي قار.

(١٠٦) دأب العديد من الدول على تنظيم نشاط تعدين العملات الرقمية من خلال الترخيص به تحت رقابة الدولة، فيتم وضع عدد من الضوابط والشروط التي تحد من آثاره السلبية على البيئة. ونحن نرى أن تنظيم تعدين العملات الافتراضية أجدر بالاعتبار من حظره؛ لما يدره من دخل على الدولة من خلال الرسوم والضرائب، إلى جانب أثره الإيجابي على تحريك عجلة الاقتصاد.

- بن لمخربش، أسماء، "العملة الافتراضية: دراسة في الواقع والمخاطر" (٢٠٢٢) المجلد ٦، العدد ٢ مجلة الناقد للدراسات السياسية.
- البلوشي، إسماعيل أحمد درويش وعبد الجبار، زينة غانم، "الإطار القانوني للاستثمار في الأصول الافتراضية" (٢٠٢٥) العدد ٢٢ مجلة جامعة عجمان للدراسات القانونية.
- ركاب، أمينة، "مبدأ شرعية التجريم والعقاب" (٢٠١٦) العدد ١٢ مجلة منازعات الأعمال.
- أيوب، أوس فخر الدين وأحمد، عبد الرحمن محمد، "أثر تطور وسائل الدفع الإلكتروني على الناتج المحلي الإجمالي" (٢٠٢١) المجلد ١، العدد ٥ مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية.
- المطيري، بدر بجاد المطيري والجدعي، فواز، "التطور الحديث لمبدأ شرعية التجريم في المخالفات التأديبية: دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة/ الكويت - مصر - فرنسا (٢٠١٥) المجلد ٣، العدد ٣٠ مجلة البحوث الفقهية والقانونية.
- الصفي، بدور والسلطان، سارة، "الشبهات الدستورية حول جزاء حظر المعاملات الحكومية وفقًا لقانون احتكار الأراضي الفضاء"(٢٠٢٥) المجلد ٤٩، العدد ١ مجلة الحقوق بجامعة الكويت.
- بدر الدين، براحلية وفاطمة، لعلايمية، "التوجهات الجديدة في تنظيم العملات الافتراضية" (٢٠٢٢) المجلد ١٣، العدد١ المجلة الأكاديمية للبحث العلمي.
- غزلان، تسنيم عبد المجيد أحمد، "العملات الرقمية "البيتكوين" - دراسة فقهية مقارنة" (٢٠٢٢) العدد ٣٤، الجزء٢ مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط.
- عبد الرحمن، دعاء حامد محمد، "نحو حلول قانونية لإشكاليات استخدام التطبيقات التكنلوجية الحديثة في مجال حق المؤلف (الذكاء الاصطناعي - البلوك تشين) " (٢٠٢١) العدد ٧٨ مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.
- العسيري، راشد عبد الرحمن، "العملات الافتراضية ووسائل الدفع الإلكتروني: البيتكوين نموذجًا" (٢٠٢١) المجلد ١٤، العدد ٣ مجلة العلوم الشرعية.
- القاضي، رامي متولي، "المواجهة الجنائية لجرائم العملات الرقمية المشفرة والذكاء الاصطناعي - دراسة تحليلية في التشريع المصري والمقارن" (٢٠٢٢) المجلد ٦، العدد ٨٩ مجلة الشريعة والقانون.

- علي، رشورش قادر، "أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية" (٢٠١٩) المجلد ٦، العدد ١ مجلة جامعة التنمية البشرية.
- السلطان، سارة والقلاف، إسراء، "الجزاءات الإدارية وتطبيقاتها في الكويت – الضريبة أنموذجًا (دراسة تحليلية)" المجلد ٢٠، العدد ٢ مجلة الحقوق بجامعة البحرين.
- الشريف، شمس الدين بشير، " العقوبات الإدارية بين مرتكزات الشرعية ومقتضيات حماية حقوق وحريات الأفراد" (٢٠٢١) المجلد ٩، العدد ٢ مجلة الحقوق والحريات.
- الصديق، طاهري، "انتشار العملات الرقمية في ظل جائحة كورونا – البيتكوين نموذجاً" (٢٠٢١) المجلد ١٠، العدد ١ مجلة دفاتر بوادكس.
- بن عبد العزيز، عبد الله بن سليمان، "النقود الافتراضية (مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية (" (٢٠١٧) العدد ١ المجلة العربية للاقتصاد والعلوم الإدارية.
- توبي، عبد المالك وشرفي، منصف، "أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البيتكوين نموذجًا" (٢٠٢١) المجلد ١١، العدد ١ مجلة الاقتصاد الصناعي.
- عوض، عوض محمد، "مدى دستورية التدخل باللوائح في التجريم والعقاب" (٢٠٢٥) العدد ١ مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية.
- علوش، محمد حسن وعوض، هاني رفيق، "العملات الافتراضية والآثار المترتبة على تداولها – دراسة فقهية (البيتكوين نموذجاً)" (٢٠١٩) المجلد ٢١، العدد ١ مجلة جامعة الأزهر.
- عبد الغني، مروة محمد، "ملكية الأصول الافتراضية المشفرة: دراسة مقارنة" (٢٠٢٤) المجلد ٢، العدد ١ مجلة البحوث الفقهية والقانونية.
- منصور، هبة الله محمد علاء الدين منصور، "التوجه نحو التنظيم القانوني للعملات الافتراضية: دراسة تحليلية معمقة" (٢٠٢٤) المجلد ٩٧، العدد ٢ مجلة القانون والاقتصاد.
- السيد، وفاء سالم علي، "العملات الافتراضية ووظائف النقود" (٢٠٢٤) المجلد ١٠، العدد ١ مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية.

- سمير، وكال وكلثوم، حميدي، "دور العملات الافتراضية المشفرة في تعزيز الشمول المالي" (٢٠٢٤) المجلد ١٨، العدد ١ مجلة البحوث والدراسات العلمية.

الكتب:

- لطفي، خالد حسن أحمد، مستقبل العملات الرقمية من منظور قانوني واقتصادي وفقهي (دار الفكر الجامعي ٢٠٢١).

الرسائل الجامعية:

- المغربي، أحمد عبد الله، "ماهية السياسة الجزائية في قانون العقوبات الأردني: دراسة مقارنة بالتشريع المصري والإيطالي" (رسالة دكتوراة، جامعة عمان العربية ٢٠٠٩).
- الحجي، فاطمة جاسم، "العملات الافتراضية في القانون الكويتي"(رسالة ماجستير، جامعة الكويت٢٠٢٣).

أحكام المحاكم:

- حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم ٧ لسنة ٢٠١٨، جلسة ٢٠١٩/٥/١.
- حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم ٧ لسنة ٢٠١٨، بجلسة ٢٠١٨/٤/١٠.
- حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم ١ لسنة ٢٠١٨، بجلسة ٢٠١٨/١٠/٢٤.
- الطعن بالتمييز رقم ١٤١٧ لسنة ٢٠٢٢، جزائي/١، جلسة ٢٠٢٣/٣/٥
- حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤، جلسة ٢٠١٦/٣/٩.
- حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم٥ لسنة ٢٠٢١، جلسة ٢٠٢٢/٢/١٦.

القوانين:

- محاضر اجتماعات لجنة الدستور، محضر الجلسة ٣ - (١٩٦١/٣/٢١)
- قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٧.
- القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات.
- القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن إصدار قانون الصناعة.

المراجع الأجنبية:

الأوراق العلمية المقدمة للمؤتمرات

- Tobias Adrian, The Changing Landscape of Crypto Assets - Considerations for Regulatory and Supervisory Authorities, Speech in the Crypto Conference, International Monetary Fund, 2024. Date of Access 11/7/2025: https://www.imf.org/en/News/Articles/2024/02/23/sp022324-changing-landscape-crypto-assets-considerations-regulatory-and-supervisory-authorities.
- Matteo Romiti, Aljosha Judmayer, Alexei Zamyatin, and Bernhard Haslhofer, A Deep Dive into Bitcoin Mining Pools: An Empirical Analysis of Mining Shares, conference paper, The 2019 Workshop on the Economics of Information Security, Boston.
- Ittay Eyal, The Miner's Dilemma, Symposium on Security and Privacy, Institute of Electrical and Electronic Engineering, 2015.
- Adem Efe Gencer, Soumya Basu, Ittay Eyal, Robbert Van Renesse, Emin Gün Sirer, Decentralization in Bitcoin and Ethereum Networks, In Proceedings of the Financial Cryptography and Data Security Conference, 2018.

المقالات العلمية

- Peter Surda, The Origin, Classification and Utility of Bitcoin, May 2014.
- SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=304787
- Zixin Feng, Yijun Hu, and Zhuo Jin, Risk and Fees in Heterogeneous Mining Pools: Implications for Hash Rate Growth, 2025, SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=5208491
- Usman Chohan, A History of Bitcoin, Critical Bitcoin Research Initiative, 2022.
- SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3047875
- Arvind Narayanan, Joseph Bonneau, Edward Felten, Andrew Miller, and Steven Goldfeder, Bitcoin and Cryptocurrency Technology – A comprehensive Introduction, Princeton University Press, 2016.

- Solo Mining VS Pool Mining, 4 December 2024 .Date of Access: 7 July 2025: https://asicmarketplace.com

منشورات رسمية من منظمات دولية

- Aditya Narain, and Marin Moretti, Regulating Crypto, Finance and Development, International Monetary Fund, September 2022. Date of access 6/7/2025: https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2022/09/Regulating-crypto-Narain-Moretti.
- European Central Bank, Virtual Currency Schemes – A further Analysis. Germany, Frankfurt, 2015.

الكتب

- Thomas H, Cormen, Charles E. Leiserson, Ronald L. Rivest, and Clifford Stein, Introduction to Algorithms- Third Edition, The MIT Press, 2009.
- Vikrant Gandotra, François-Éric Racicot, and Alireza Rahimzadeh, Cryptocurrency Mining. In: Stéphane Goutte, Khaled Guesmi, Saadi Samir (editors), Cryptofinance and Mechanisms of Exchange: The Making of Virtual; Currency, Springer, 2019.
- Andreas M. Antonopoulos, Mastering Bitcoin: Unlocking Digital Cryptocurrencies, Second Edition, O'Reilly Media, 2017.
- David Iheke Okorie, Joel Miworse Gnatchiglo, Presley K. Wesseh, Electricity and Cryptocurrency Mining: An Empirical Contribution, Elsevier Ltd, 2024.

مشاريع القوانين

- Uniform Regulation of Virtual Currency Business Act.

The Constitutionality of Prohibiting Cryptocurrency Mining in the State of Kuwait: A Study in Light of the Constitutional Principle of Legality of Crimes and Punishments

Dr. Fatma Khaled Almohsen*
Ms. Fatma Jasem Alhajji**

Abstract:

The Kuwaiti government has prohibited the activity of cryptocurrency mining based on: (1) Law No. 31 of 1970 amending the Penal Code (Law No. 16 of 1960), (2) Law No. 37 of 2014 on the Establishment of Communications and Information Technology Regulatory Authority, and (3) Law No. 56 of 1996 promulgating the Industrial Law. **Objective:** This research aims to examine the constitutionality of prohibiting cryptocurrency mining in Kuwait through the application of the constitutional principle of legality of crimes and punishments. The study achieves this objective by: (1) identifying the parameters governing the application of Article 32 of the Kuwaiti Constitution, which stipulates that there shall be no crime and no punishment except as provided by law; and (2) examining the concept of mining as the material element of the prohibited activity, and subsequently assessing whether its characteristics fall within the scope of the criminalized activities contained in the aforementioned laws. **Methodology:** The research adopts an analytical approach. It analyses the principle of legality of crimes and punishments as stipulated in the Kuwaiti Constitution, as well as rulings of the Constitutional Court that have declared several legislative provisions unconstitutional for violating this principle. The study also analyses the criminal provisions contained in the aforementioned laws to determine whether their scope

* Associate professor of public law – School of Law – Kuwait University.
Email: Fatma.almohsen@Ku.edu.kw

** Associate auditor at State Audit Berau – State of Kuwait. Email: Fatimajalhajji@gmail.com

- Submitted: 20/7/2025, Accepted: 23/12/2025.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University.

To Cite P. 48

extends to include the activity of cryptocurrency mining. **Findings:** The research concludes that the activity of cryptocurrency mining does not fall within the scope of any of the laws relied upon by the Kuwaiti government to criminalize it, which indicates that its criminalization raises a serious suspicion of unconstitutionality. **Conclusion:** The study recommends that if the Kuwaiti government intends to prohibit the practice of cryptocurrency mining, it should introduce a new criminal provision explicitly criminalizing this activity. Such a provision should contain a clear and explicit description of the mining activity so that those subject to the law can clearly understand the boundaries of the prohibited conduct.

Keywords: Cryptocurrency , Mining , Legality of Crimes and Punishments , constitutional court , Kuwait.

د. فاطمة خالد المحسن، عضو هيئة تدريس في قسم القانون العام في كلية الحقوق - جامعة الكويت. حاصلة على درجة الدكتوراة من اسكوتلندا في المملكة المتحدة، وتحديدًا من جامعة أبردين. مهتمة بدراسة الموضوعات الداخلة في مجال القانون الإداري والقانون الدستوري وقانون النفط والغاز الطبيعي، ولديها العديد من المؤلفات القانونية المتخصصة والمنشورة في مجلات علمية محكمة وفي إصدارات المؤتمرات الدولية.

البريد الإلكتروني: Fatma.almohsen@Ku.edu.kw

الأستاذة فاطمة جاسم الحجي، مدقق مشارك في ديوان المحاسبة في دولة الكويت. حاصلة على درجة الماجستير في القانون العام من كلية الحقوق في جامعة الكويت. مهتمة بدراسة المسائل القانونية المرتبطة بالمالية العامة للدولة والتنظيم القانوني للأنشطة الاقتصادية الحديثة. للباحثة عدد من الأبحاث القانونية المنشورة في مجلات علمية محكمة.

البريد الإلكتروني: Fatimajalhajji@gmail.com

للاستشهاد:

المحسن، فاطمة. الحجي، فاطمة. (٢٠٢٦). مدى دستورية حظر نشاط العملات الافتراضية في دولة الكويت- دراسة في ضوء مبدأ شريعة التجريم والعقاب. *مجلة الحقوق، جامعة الكويت*، ٥٠(١)، ١٣-٤٨.

To Cite:

Almohsen, Fatma. Alhajji, Fatma. (2026). The Constitutionality of Prohibiting Cryptocurrency Mining in the State of Kuwait: A Study in Light of the Constitutional Principle of Legality of Crimes and Punishments. *Journal of Law, Kuwait University, 50*(1), 13-48.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The Constitutionality of Prohibiting Cryptocurrency Mining in the State of Kuwait: A Study in Light of the Constitutional Principle of Legality of Crimes and Punishments

Dr. Fatma Khaled Almohsen
Ms. Fatma Jasem Alhajji

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

No. 1 - Vol. 50

Ramadan 1447 - March 2026